سياسات وإجراءات منح القروض المصرفية للمؤسسات

يتعلق المحور الأول بتناول العناصر التالية:

أولا: تكوين ملف القرض ودراسته من الناحية الإدارية.

ثانيا: تحليل متغيرات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

ثالثا: دراسة الوضع المالي للمؤسسة.

رابعا: الدراسة المالية للمشروع المراد تمويله.

خامسا: دراسة الضمانات المرتبطة بالقرض.

سادسا: متابعة القروض.

لكل بنك سياسته واجراءاته الخاصة المتعلقة بالإقراض وكذا الاستعلام، حيث يتم إقرار هذه السياسة واعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك والمتمثلة في مجلس إدارة البنك، ويتسم قرار الائتمان في العادة بنوع من التعقيد والصعوبة، ومرجع ذلك يعود الي أن نتائج القرار الائتماني كما هو معروف لإدارة الائتمان بشكل خاص ولإدارة البنك التجاري بشكل عام حيث لا تظهر إلا بعد فترة زمنية غير قصيرة بسبب حالة اللاتأكد في المستقبل.

محور قرار الاقراض يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح القرض عندما تطلبه المؤسسة أو رفض الطلب، وهنا تكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح القرض، لذلك سياسة الاقراض يجب أن تكون مرنة غير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة. لذا على البنوك قبل اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، أن تقوم بدراسة مستفيضة تتضمن تحليل عناصر المحيط الداخلي للمؤسسة، وعناصر المحيط الخارجي الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى تحليل الوضع المالي للمؤسسة طالبة القرض، وكذا الدراسة المالية للمشروع المراد تمويله، ودراسة الضمانات المرتبطة بهذا القرض لمواجهة مخاطر عدم التسديد، ومتابعة القروض لضمان تسديدها في مواعيدها المستحقة، وعموما خطوات عملية منح الائتمان كما سنراه في هذا المحور.

أولا–تكوين ملف القرض ودراسته من الناحية الإدارية:

وهي المرحلة التي يتم فيها جمع معلومات خاصة بالمقترض والقرض ذاته، قصد تكوين ملف القرض المزمع تقديمه ودراسته ومنحه، ويعتبر الطلب المقدم من العميل مؤشرا لبداية التسهيل الائتماني.

1.مكونات ملف القرض: يتكون الملف النموذجي للقرض عادة من الوثائق التالية:

- **طلب القرض:** يقوم العميل الراغب في الحصول على الائتمان بتقديم طلب خطي سواء يقوم بتحريره بنفسه أو في شكل نموذجي مسحوب من البنك ذاته؛

- **عقد القرض:** وهو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شـــروط القرض، وأهم ما يتضمنـه: مبلـغ القرض ومدته وطريقة تسديده، معدل الفائدة، طريقة صرف القرض أو سـحبه من قبل المقترض، الهدف الذي سـيوجه إليه القرض، طبيعة ونوع الضـمانات المقدمة مقابل الحصـول على القرض، تحديد فترة السماح أي الفترة التي يتم فيها إعفاء المقترض من سـداد الفوائد، وكذا الفترة التي يسـمح فيها للمقترض عدم سـداد أقسـاط الدين؛
- **مستند الكفالة:** تظهر هذه الوثيقة في حالة القرض المكفول بضمان شخصي؛
- **وثائق الرهن:** تظهر هذه الوثيقة في حالة كون القرض مكفول بضـــمان عيني، حيث يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك؛

ولابد من الإشـــارة أن هنـــاك اختلاف في مكونات ملف القرض إذ تظهر وثائق ضرورية بالنسبـــة لقروض معينة، فمثلا إذا كان القرض المطلوب موجه لتمويل استثمار معين فينبغي أن يشمل وثائق أخرى مرفقة لطلب القرض وهي:

الدراســة التقنية والاقتصــادية للمشــروع، الميزانيات وجداول حســابات النتائج نســخة من السـجل التجاري، فاتورة شـكلية ومخطط تمويل للأشـغال والبناءات والتهيئة المزمع إنجازها، سندات الملكية للمباني الصناعية والأراضي في طور البناء...الخ

2.الدراسة القانونية والإدارية للملف: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها ومدى قانونية الأطراف المخول لهم التعاقد باســم المؤســســة أو المتعامل مع البنك، وكذا التأكد من صحة البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك.

ثانيا–تحليل متغيرات المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة:

بعدما تقدم المؤسسة ملف طلب القرض إلى بنكها، وكان قد درسه إداريا من حيث صحة الوثائق المقدمة، الأمر الثاني هو معرفة وتحليل وضع متغيرات المحيط العام الذي تنشط فيه هذه المؤسسة، والتي بإمكانها أن تمارس تأثيرا عميقا ليس على نشاط المؤسسة فحسب بل على الصناعة والاقتصاد ككل.

1.تحليل متغيرات المحيط الاقتصادي: وهي دراسة الأوضاع الاقتصادية الوطنية أو الدولية لما لها من تأثير على نشاط المؤسسة وهي:

- الدخل الوطني والنمو الاقتصادي لمعرفة الأوضاع المستقبلية لهذا الاقتصاد؛
- دراسة معدلات التضخم لان لها تأثير على أسعار الفائدة،
- أخذ بعين الاعتبار مخاطر القطاع، ومخاطر البلد التي تشتمل على المخاطر القانونية، والمخاطر السياسية، ومخاطر العملة.

2.العامل البشري: يعتبر عنصر الثقة أهم عنصر في العامل البشري، فالثقة بين المقرض والمقترض هي أساس منح القروض، يقصد بالثقة هنا الصدق، والوفاء بتسديد القروض الممنوحة في تاريخ استحقاقها، يتكون عنصر الثقة نتيجة علاقات أو معاملات وعقود سابقة بين طالب القرض والبنك، الشيء الذي يسمح لهذا الأخير بأن يحكم على مدى جدية وكفاءة هذا الزبون كما يتسنى للبنك معرفة ذلك من خلال دراسة تحليلية لحركات الحساب البنكي للزبون خلال الفترات السابقة.

إذا كان منح الثقة يفرض وجود علاقات مسبقة بين البنك والمؤسسة فهذا معناه أن الحصول على قرض لأول مرة يعتبر أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا في بعض الأحيان، يتعلق منح هذه الثقة كذلك بحجم وتنظيم المؤسسة، حيث تزداد الصعوبة بالنسبة للمؤسسات التي يتعدد

فيها المسؤولون والمسؤوليات وتقل بالنسبة للمؤسسات التي يملك فيها رب العمل أو المسير القرار الأول والأخير.

3.دراسة السوق والمنتج: يقصد بدراسة السوق والمنتوج هنا، معرفة وضعية المؤسسة وتقدير حصتها في السوق مقارنة بالقطاع الذي تنشط فيه، معرفة وضعية ومستقبل هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني وكذا معرفة تطور رقم أعمال المؤسسة ووضعيتها في الاقتصاد الوطني والدولي كما تتطلب دراسة السوق أيضا معرفة حجم زبائن المؤسسة الحاليين والمحتملين،

4.دراسة وظيفة الإنتاج: هذا النوع من الدراسة يتعلق بتحليل وسائل العمل المستعملة، طرق ونوعية الإنتاج، مدى تطور التقنيات المستعملة، كما تتعلق كذلك بنوعية قدرة وتطور الآلات التي ينوي طالب القرض شراءها من خلال طلبه، مدى مسايرة المؤسسة للتطور التكنولوجي الذي يميز قطاع الصناعة.

5.تحليل الوظيفة التجارية: قدراتها التسويقية، مدى معرفة المؤسسة لمنافسيها...

6.تحليل الوظيفة الادارية: مدى قدرة الإدارة على استثمار الفرص المتاحة، هل للمؤسسة تنظيم جيد؟ هل تملك المؤسسة نظرة بعيدة المدى في تحليلها للأوضاع، وفي القرارات التي اتخذتها؟

7.الظروف الاجتماعية: قد تراعي البنوك في بعض الأحيان الظروف الاجتماعية فتقوم بمنح القروض رغم ما تحمله هذه الأخيرة من أخطار كثيرة وذلك تبعد عن هذه المؤسسات الصعوبات الكبيرة والمشاكل الاجتماعية المتنوعة التي تنجم عن غلق أو توقف هذه المؤسسات عن النشاط خاصة منها مشكل البطالة.

8. المحيط النقدي: ترتكز دراسة السياسة النقدية على مجموعة من العوامل كحجم القروض الموزعة ومعدل الفائدة المطبق عليها، تزداد أهمية القرض في المحيط النقدي كونه يعمل

على تجنب التوسع الكبير في الكتلة النقدية الذي يؤدي إلى تضخم، لذا نجد السلطات المكلفة بتسيير النقد تلعب دورا كبيرا في تحديد سياسة وحجم الإقراض.

9. رأس مال البنك: تتأثر السياسة الاقراضية للبنك بحجم رأس ماله وذلك من خلال:

- أن رأس المال في البنوك التجارية يمثل خط الدفاع، كلما زاد رأس المال زادت قدرته على تحمل الخسائر؛
- أن قواعد الحيطة والحذر تمنع البنك أن يمنح ائتمانا لعميل واحد بما يتجاوز 25٪ من حجم رأس ماله وذلك لتوزيع المخاطر؛
- أن رأس المال البنك له دور نفسي لدى المودعين، بقدرته على حماية أموالهم من الخسائر.

10. تحديد حجم الودائع ونوعيتها وتكلفتها: حجم الودائع في البنك بشكل مطلق لا يعتبر مؤشرا كافيا لقدرة البنك على الإقراض، إذ لابد إلى أنواعها الأساسية ومقابلة القروض الطويلة بالودائع طويلة الاجل وهكذا، كما ينبغي تحديد تكلفة هذه الودائع.

وبالتالي عندما يقوم البنك بتحليل كل متغيرات المحيط العام للمؤسسة، فهذا يعني توقع مختلف عناصر التهديد المحتملة التي من الممكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة أو القطاع الذي تعمل فيه، بالإضافة الى معرفة نقاط القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة طالبة القرض.

ثالثا–دراسة الوضع المالي للمؤسسة:

التحليل المالي يهدف إلى قراءة الوضع المالي للمؤسسة، أي اكتشاف نقاط قوتها من الناحية المالية ونقاط ضعفها، ومن شأن ذلك أن يساعد البنك على اتخاذ قرار منح القرض، ويتم ذلك باستخدام خطوات وهي: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي، والتحليل بواسطة النسب المالية، والتحليل بواسطة مقارنة الميزانيات، التحليل بواسطة جداول حسابات النتائج.

والتحليل إما يكون ساكنا(رأسيا)، أو تحليل ديناميكي (أفقي).

1. دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة:

التوازن المالي للمؤسسة هو إيجاد تقابل قيمي وزمني بين موارد المؤسسة واستخداماتها، معرفة التوازن المالي للمؤسسة بصفة دقيقة تستوجب عدم الاكتفاء بدراسة رأس المال العامل وإنما التطرق أيضا لاحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1.1 رأس المال العامل:

يحسب رأس المال العامل كما يلي:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة– أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = أصول متداولة– خصوم متداولة.

حيث في حالة وجود رأس المال العامل سالب هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول بديون قصيرة الأجل وهذا خطر على مستقبل المؤسسة وبالتالي على مستقبل البنك أما إذا كان رأس المال العامل موجب فمعناه أن المؤسسة تتوفر على هامش أمان يمكن أن تواجه به مختلف الأخطار المحتمل وقوعها في عناصر الأصول و الخصوم المتداولة، كما يسمح هذا الهامش بتوفير خزينة لا بأس بها، إلا أن وجود رأس مال عامل موجب و كبير يعني أن هناك جزء كبير من الأصول المتداولة مغطاة بديون طويلة أو متوسطة الأجل هذه الوضعية تعتبر مكلفة و قد تصبح خطيرة بالنسبة للمؤسسة إذا أفرط في استعمالها.

2.1 احتياجات رأس المال العامل:

هذا النوع من التوازن المالي غير مستقر وهو يعكس التوازن الجاري، حيث أن الاحتياجات الدورية للدورة الاقتصادية تدفع بالمؤسسة للبحث عن موارد دورية يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = الاحتياجات الدورية– الموارد الدورية.

= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) –(ديون قصيرة الأجل– تسبيقات بنكية)

3.1 الخزينة:

هي العلاقة التي تربط رأس المال العامل، والاحتياجات رأس المال العامل، حيث تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن قصير الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = ر.م.ع – احتياجات ر.م. ع أو الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات البنكية.

يمكن أن نميز هنا بين ثلاث حالات للخزينة، فإما أن تكون الخزينة تساوي الصفر وهي الوضعية المثالية، حيث لا إسراف فيها ولا تبذير مع عدم وجود أي احتياجات أو أن تكون الخزينة موجبة وهي وضعية حسنة، أما الوضعية التي تكون فيها الخزينة سالبة فهي أصعب وأخطر وضعية حيث أن الفائض من الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات ر.م.ع.

2.التحليل عن طريق النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أدوات مفيدة تساعد المصرفي على تشخيص حالة المؤسسة إذا ما استخدمت بالعناية الكافية، حيث تسمح بمعرفة مدى توافق الأرقام الموجودة بالميزانية المحاسبية الختامية مع الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، خاصة إذا درست هذه النسب دراسة ديناميكية (خلال الزمن) وقورنت مع نسب مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع الاقتصادي، وأهم هذه النسب:

1.2. نسب الهيكلة المالية:

هذه النسب تبين مدى استقلالية أو مديونية المؤسسة، والاستعمال الجيد لأموالها وأهم النسب:

- نسبة هيكلة الأصول = (الأصول الثابتة / مجموع الأصول)

= (الأصول المتداولة/ مجموع الأصول).

- نسبة هيكلة الخصوم = (الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم)، (الأموال الدائمة/ مجموع الخصوم).
- نسبة التمويل الذاتي = (الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة).
- نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة).
- نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون) تمثل هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة اتجاه المدينين.
- نسبة التمويل الخارجي = (الديون / مجموع الأصول) تمثل درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية وتبين قدرة المؤسسة على طلب القروض.
- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
- نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الأجل

2.2 نسب التسيير (الدوران):

إذا كانت نسب السيولة المالية تسمح للمصرف بأخذ فكرة عن تطور السيولة فإنه يمكن تكملة هذه بتحليل سرعة تحليل العناصر الحقيقية (المخزونات) إلى عناصر مالية، من أهم هذه النسب:

☒ **نسبة دوران المخزون** وتحسب كما يلي:

- في مؤسسة تجارية = (المخزون الوسطى للبضائع / تكلفة شراء البضائع المباعة) ×360
- في مؤسسة صناعية = (المخزون الوسطى للمواد/ تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة) × 360
- في مؤسسة صناعية = (المخزون الوسطى للمنتجات التامة/ تكلفة إنتاج السلع المباعة) × 360

☒ **نسبة دوران الحقوق** وتحسب كما يلي:

- (ح. الزبائن + ح.أوراق قابلة للتحصيل / رقم الأعمال " TTC") × 360

☒ **نسبة دوران الموردين** وتحسب كما يلي:

- في مؤسسة تجارية: (الموردون + أوراق الدفع/ سعر تكلفة شراء البضاعة) × 360
- في مؤسسة صناعية: (الموردون + أوراق الدفع/ تكلفة المواد واللوازم) × 360

3.2 نسب المردودية:

تهدف دراسة مردودية المؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق الأرباح المتوقعة وأهداف الاستمرارية والتطوير كما تقيس مدى فعالية الموارد المتاحة، أهم هذه النسب:

- نسبة المردودية المالية = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) ×100
- = (النتيجة الصافية / أموال دائمة) ×100
- نسبة ربحية الاستغلال= (نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال) ×100
- نسبة مردودية النشاط= (النتيجة الصافية / رقم الأعمال) ×100

3.التحليل بواسطة مقارنة الميزانيات:

إن تحليل ميزانية مالية واحدة بواسطة مؤشرات التوازن المالي أو بالنسب المالية يعتبر تحليلا ساكنا وغير مجدي إذا لم يصاحبه تحليلا أفقيا أي تحليل ديناميكي، وهذا يكون بمقارنة الميزانيات لسنوات متتالية لنفس المؤسسة، حيث يتم حساب النسب المالية ورؤوس الأموال العاملة والتعليق عليها.

4. التحليل بواسطة حسابات النتائج:

أي تقديم تحليل ديناميكي بمقارنة جداول حسابات النتائج والتعليق عليها، مثل مقارنة الميزانيات لسنوات متتالية.

5. تحليل ديبون: وهو يعتمد على توظيف النسب المالية بطريقة معينة، مثلا:

معدل العائد على الأصول= معدل هامش الربح × معدل دوران الأصول

=(صافي الربح/ رقم الأعمال) × (رقم الأعمال/ اجمالي الأصول) × (صافي الربح /اجمالي الأصول)

وبالتالي أساليب التحليل المالي التي تناولناها لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض تعتبر أساليب تقليدية، وهناك أساليب غير تقليدية توظف الأدوات الرياضية والإحصائية في عمليات التحليل المالي، وهي دراسة الجدوى المتكاملة، طريقة القرض التنقيطي، نموذج التمان، نموذج شيرورد...الخ وهي نماذج كمية، وتوجد نماذج غير كمية لدراسة مخاطر القروض المصرفية، منها نموذج **LAAP ،5'P ،5'C.** ومنه سنقدم لمحة عن بعض النماذج الكمية، منها:

- **طريقة القرض التنقيطي (معادلة سكورينغ لبنك فرنسا):**

استخدم بنك فرنسا قبل بداية التسعينات من القرن الماضي دالة سكورينغ، وذلك من أجل تحليل وتمييز خطر القروض الممنوحة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فقط، هذه الدالة تتكون من ثماني نسب متميزة تم اختيارها من مجموعة تسعة عشر نسبة.
والجدول الموالي يوضح النسب المختارة.

جدول رقم(...): نسب دالة سكورينغ لبنك فرنسا

النسب	تعيين النسبة		المعامل
	بسط النسبة	مقام النسبة	
R_1	تكاليف مالية	النتيجة الاقتصادية الصافية	-1,255

R_2	موارد ثابتة	رؤوس الأموال المستثمرة	2,003
R_3	الأموال الذاتية	الديون الإجمالية	−0,824
R_4	النتيجة الاقتصادية الصافية	رقم الأعمال خارج الرسم	5,221
R_5	القروض التجارية	مشتريات متضمنة الرسم	−0,689
R_6	الفرق بين القيمة المضافة لسنتين متتاليتين	القيمة المضافة للسنة الأولى	−1,164
R_7	(قروض تجارية +أعمال قيد الانجاز − سلف)× 360	قيمة المنتجات	0,706
R_8	متوسط الاستثمارات في الأصول المادية	القيمة المضافة	1,408
B	الثابت		−85,544

الجدول يوضح النسب التي يقوم عليها نموذج التوقع بخطر القروض لبنك فرنسا، يمكننا أن نكتبه في شكل دالة كما يلي:

$$100\boldsymbol{Z} = -1{,}255R_1 + 2{,}003\,R_2 - 0{,}824\,R_3 + 5{,}221\,R_4 - 0{,}689\,R_5 - 1{,}164\,R_6 + 0{,}706\,R_7 + 1{,}408R_8 - 85{,}544$$

حيث أن قيمة التابع $\boldsymbol{Z}$ تسمح بتصنيف المؤسسات في ثلاثة مجالات مختلفة على النحو التالي:

$\boldsymbol{Z} \leq -0{,}25$ منطقة غير مقبولة، المؤسسات تحمل مميزات المؤسسات العاجزة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة؛

$-0,25 \leq Z \leq 0,125$ منطقة شك، في هذه الحالة يصعب تصنيف المؤسسة وعلى البنك القيام بدراسات معمقة للوضعية المالية لها؛

$Z \geq 0,125$ منطقة مقبولة، تنتمي إلى هذا المجال المؤسسات التي هي في وضعية جيدة أو مقبولة

- **نموذج ألتمان:**

يعتبر نموذج ألتمان **Altman** من أقدم النماذج التي استخدمت في التوقع بعجز المؤسسات ومن ثم التوقع بخطر القروض الموجهة لها وذلك سنة 1968.لقد قام ألتمان بجمع عينة تتكون من 66 مؤسسة، منها 33 مؤسسة عاجزة و33 مؤسسة غير عاجزة، وعن طريق الربط بين التحليل المالي والتقنيات الإحصائية المختلفة توصل إلى دالة تتكون من 5 متغيرات تعبر عن 5 نسب مالية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم ...: متغيرات نموذج ألتمان

المتغيرات حسب قدرتها التمييزية	تعيين النسبة		قيمة المعامل
	بسط النسبة	مقام النسبة	
X_1	الفائض الإجمالي	مجموع الأصول	0,033
X_2	للاستغلال	مجموع الأصول	0,999
X_3	رقم الأعمال خارج الرسم	مجموع الديون	0,006
X_4	الأموال الخاصة	مجموع الأصول	0,014
X_5	احتياطات	مجموع الأصول	0,012
	رأس المال العامل		
	الثابت		-2,675

الجدول أعلاه، يوضح المتغيرات التي يتكون منها نموذج ألتمان والنسب المالية المرفقة لها، ويمكن صياغة معطيات الجدول في شكل دالة على النحو التالي:

$$Z = 0{,}033\ X_1 + 0{,}999\ X_2 + 0{,}006X_3 + 0{,}014\ X_4 + 0{,}012\ X_5 - 2{,}675$$

حيث أن التابع Z يعبر عن درجة عجز المؤسسة، ويتم الحكم على المؤسسات على النحو التالي:

إذا كان: $Z \geq 0$ فإن المؤسسة تعتبر عاجزة باحتمال قدره 50% لما $Z=0$؛

$Z>0$ المؤسسة تعتبر سليمة.

ولقد أثبت الاختبار الذي قام به ألتمان مصداقية ودقة النموذج المحصل عليه للتوقع بالعجز وذلك بنسبة 95% من عينة المؤسسات المدروسة.

رابعا–الدراسة المالية للمشروع المراد تمويله:

يقوم البنك بدراسة وتقييم المشروع المراد تمويله من قبل المؤسسة طالبة القرض، يختلف التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية باختلاف الطرق المعتمدة والتي من أهمها:

1. طريقة صافي القيمة الحالية(VAN):

يعتبر المشروع ذو مردودية بهذه الطريقة إذا كان صافي قيمته موجبا، لتتم المفاضلة فيما بعد بين المشاريع الموجبة القيمة ويؤخذ أكبرها في صافي القيمة كأحسن مشروع.

تعرف ربحية المشروع هنا على أنها فائض في السيولة، أي أن مجموع تدفقات الإيرادات المحققة أكبر من مجموع تكاليف الاستثمار.

هذا المعيار يسمح بمقارنة قيمة الاستثمار ومجموع التدفقات النقدية المستحدثة على مدى حياته، يعبر عنه رياضيا بالعلاقة:

$$V.A.N = \sum_{p=1}^{m} R_p\,(1+i)^{-p} - I_0$$

حيث أن:

I_0: يمثل تكلفة الاستثمار.

R_P: التدفقات النقدية.

i : معدل الاستحداث (الذي يقيس تكلفة رأس المال و هو معدل المردودية الأدنى المطلوب من المؤسسة).

P : الزمن.

2. طريقة مدة استرداد رأس المال:

مدة الاسترداد لرأس المال المستثمر هو عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الاستثمار بواسطة الإيرادات المتراكمة، حيث تأخذ هذه الطريقة أساسا بعامل الزمن، لذا فالمستثمر والمصرف يسعيان لاسترداد أموالهما المستثمرة بأقصى سرعة ممكنة وذلك تجنبا للأخطار المحتملة التي قد تحول دون استرجاع هذه الأموال.

3. طريقة معدل العائد الداخلي (T.R.I):

تقاس مردودية المشروع بهذه الطريقة بمعدل الربحية، حيث يكون هذا المشروع أعظميا عندما يكون صافي القيمة الحالية (V.A.N) معدوما، أي أن القيمة الحالية لصافي الإيرادات تساوي القيمة الأصلية للاستثمار، فهو بالتالي لا يوفر أي فائض بل يشير إلى معدل فائدة متوسط مأخوذ على طول الحياة الاقتصادية للمشروع ويحسب بالعلاقة التالية:

$$I_0 = \sum_{p=1}^{m} R_p (1+i)^{-p}$$

يكون المشروع مقبولا طبقا لهذه الطريقة إذا كان **(T.R.I)** أكبر من معدل ربحية الأموال المشغلة في مواقع أخرى ظروفها أحسن خاصة من ناحية المخاطرة.

4. طريقة معدل العائد المتوسط (T.M.R):

يعطي هذا المعدل كما يلي:

معدل العائد متوسط = (متوسط صافي الإيراد السنوي/ قيمة الاستثمار الأصلية) × 100

بحيث أن:

متوسط صافي الإيراد السنوي = مجموع الإيرادات السنوية الصافية /عدد السنوات

يقارن هذا المعدل مع معدل الفائدة السائد في السوق فإذا كان الفرق بينهما موجبا يقبل المشروع مبدئيا ليختار المشروع الذي يحقق أحسن معدل متوسط للعائد.

5. مؤشر الربحية:

يقيس مؤشر الربحية ما تنتجه كل وحدة مستثمرة من الأرباح الناتجة عن الاستثمار خلال حياته وما تبقى في نهاية استعماله، فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد يقبل المشروع تجاريا، وإذا لم يصل إلى الواحد فهذا يعني أن الإيرادات الصافية لا تغطي تكلفة الاستثمار.

يعطي مؤشر الربحية بالعلاقة التالية:

IP= (VAN/R) +1

خامسا–دراسة الضمانات المرتبطة بالقرض:

يبقى الخطر في منح الثقة التامة للمؤسسة أمرا قائما ولتفادي خطر عدم التسديد أو التقليل منه، يشترط البنك تقديم ضمانات تهدف لعدم الوقوع في الأخطار الأخرى لا علاقة لها بالبنك، وتتخذ هذه الإجراءات بقصد إيجاد مصدر للتعويض في حالة عجز المؤسسة عن السداد.

1.الضمانات: تبدي المؤسسة استعدادها تقديم الضمانات للبنك، مقابل الحصول على القرض ولا يجوز للمؤسسة التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف وفي حالة فشلها في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته،

وعادة ما يتضمن طلب الاقتراض الأصل الذي تبدي المؤسسة استعدادها لتقديمه كضمان للقرض وبصفة عامة تقسم هذه الضمانات إلى:

1.1 الضمانات الشخصية: هي تعهد شخص أو مجموعة من الأشخاص بالتسديد مكان المدين في حالة العسر أو الإفلاس، وما يميز هذه الضمانات هو سرعة وبساطة وضعها، أما عيبها فهو صعوبة تقييم ذمة الضامن وكذا من الصعب التأكد ما إذا كان الضامن غير متعاقد بالالتزامات أخرى من هذا النوع اتجاه دائنين آخرين، أو ما إذا كان هو نفسه في وضعية مدين رئيسي.

ويمكن أن يمكن بين نوعين من الضمانات الشخصية، الكفالة وهي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق، والضمان الاحتياطي هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

2.1 الضمانات الحقيقية: هذه الضمانات تقوم على مبدأ تخصيص ملكا ما أو شيء له قيمة لفائدة الدائن كضمان لتسديد دينه، أي أنها تقوم بتغطية حقيقية وملموسة للدائن وذلك من خلال رهن سلع، عقارات، آلات ...الخ، وتكون:

- **رهن عقاري (رسمي):** هو عقد كتابي رسمي يرهن من خلاله المدين أو يضع تحت تصرف الدائن عقارا يعتبر كضمان لدينه ليستوفي من هذا الأخير حقه في حالة عجز المدين عن السداد.
- **رهن حيازي:** ينصب هذا الرهن على الآلات، معدات، سلع...الخ

3.1 ضمانات أخرى: مثلا رهن أوراق مالية قابلة للتداول، تحرير أوراق تجارية من طرف المؤسسة لصالح البنك.

2. التأمين على القرض: بالإضافة إلى الضمانات يلجأ البنك لتأمين القرض لدى مؤسسة التأمين لمواجهة مخاطر عدم التسديد.

سادسا-متابعة القروض:

عند صدور قرار منح القرض والبدء في عملية صرفه تبدأ مراحل القرض الأكبر خطورة ألا وهي متابعة نشاط المؤسسة، والتي تنتهي بتمام سداد قيمة القرض.

حيث تعرف متابعة القرض بالمراجعة الدورية للعملية الائتمانية، للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير الائتمانية وتقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية، وتقديم تقارير على ذلك إلى الإدارة العليا بالمصرف. وتقوم إدارة البنك بتجميع كل الوثائق والوسائل المستخدمة قصد متابعة تسديد عملائها في الوقت المحدد، حيث يتم ذلك عن طريق إعداد ملفين، الأول يشتمل على قيمة القرض ومواعيد الاستحقاق مع الفوائد، والثاني يشتمل على التسديدات الفعلية للعميل بالقيمة والتاريخ. ويتولى الحاسب المقارنة بين الملفين، حيث تستمر هذه المتابعة إلى غاية استيفاء أصل القرض والفوائد.

وتهتم الإدارة بمراقبة نشاطات عملائها وكيفية استغلالهم للقرض الممنوح في الغرض الموجه إليه، كما تقوم باكتشاف الأسباب المؤدية إلى عدم سداد العميل، ويحاول الحاسب معالجتها في أسرع وقت، وذلك بمتابعة أصول العميل المقدمة كضمانات للحصول على قرض .

وبالإضافة إلى متابعة البنك للقروض الممنوحة إلى حين أجل استحقاقها يقوم أيضا بمعالجة القروض المتعثرة، ولكن هذا وليد أمرين:

- حالة رغبة العميل في المماطلة عن السداد: وهذا يعني الاتصال به شخصيا لإقناعه بالسداد بل يجب اتخاذ قرار مشدد عليه إذا اقتضى الأمر ذلك.

- أما في حالة تأخر العميل عن السداد بسبب عدم قدرته، فإن الأمر يحتاج إلى قدر من الحكمة لمعالجة الأمور، وفي حالة ملاحظة البنك تعذر أحد العملاء في سداد الالتزام يلجأ إلى أحد الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه.